الفصل الثانى

النظام العالمى الحداثى

على العكس من النظام التاريخي «عبر الإقليمى» والذى تأسس على الرؤية الكلاسيكية للوجود وفى قلبها النموذج المعرفى التقليدى الصانع لنمط الانتاج الزراعى ، قام النظام العالمى الواسع للحداثة بإلهام الرؤية الحديثة للوجود والتى ترى الذات الإنسانية فى مركز هذا الوجود وتشعر بها مهيمنة عليه حيث القدرة على إعادة صياغة أشكاله الإجتماعية والسياسية بعد أن زادت معارفها ومن ثم قدراتها على التحكم النسبى فى مادته الطبيعية عبر إكتشاف متزايد لقوانينها وحركة حثيثة نحو فهم منطقها وخبرة متراكمة فى تقنين هذا المنطق وصياغته ونشرة بصورة واسعة فى كوكبنا الأرضى ، ثم بصورة متزايدة فى الأجيال المتتابعة وبالذات فى تاريخنا البشرى الحديث ، الذى نال صفته الأخيرة تلك بهذه الرؤية الحديثة للوجود ، أو ما يسمى بالروح الحديثة .

ولقد ارتبطت هذه الروح الحديثة بعوامل كثيرة أهمها ثلاث أساسية :

الأول منها هو حركة الكشوف الجغرافية بما مثلته من تكسير حاد وعميق لصورة الغرب الذهنية التقليدية عن العالم القديم بحدوده المألوفة والتى ساهمت بجدية فى إنطلاقه نحو العصر الحديث لسبب مباشر وهو أن هذه العصور الحديثة قد إرتبطت شكلاً وظاهراً بالعالم الجديد المكتشف بفعل هذه الحركة والذى أفرز ولا يزال حيوية الغرب المعاصر «الولايات المتحدة الأمريكية» . ولسبب آخر هو الأعمق جوهره أن العقل الغربى إذ شهد تحطم الجغرافيا العالمية أمامه وبإيقاع خطواته هو نفسه ، قد شعر بقدرته على تحطيم أو تكسير التاريخ بكل أبنيته وتقاليده ورموزه وإلهاماته ، وإعادة بنائه بشكل مغاير خروجاً من تاريخه الوسيط الذى ارتبط بتركيبة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تقوم على نوع من «الإقطاع المقدس» شاركت فيه السلطة السياسية المستبدة «الإمبراطورية» والكنيسة الكاثوليكية «البابوية» بإدعاء الحق الإلهى المقدس فى حكم الشعوب .

ذلك إن الإندفاع الغربى المقتحم لهذا العالم الجديد قد ولد فى العقل لغربى درجة أعمق من الثقة ، وروح الإكتشاف والمبادرة لدرجة المغامرة أحياناً : إكتشاف الأفكار ، والمعارف ، والتجارب المبشرة والنقيضة لكل ماهو منثور من تجارب مجتمعيه فى ثنايا التاريخ الذى تم تحطيم صورته الغامضة مع تحطم أستار الجغرافيا العالمية التى شهدت قصصه وأساطيره وروايته وسردياته الكبرى والصغرى ، ومن ثم تنامى قدرته – أى الغرب – على الخوض فى دوربها بكل الثقة وبمنتهى الجرأة التى وصلت ذروتها

فى النزعة الهجومية التى إختزنها العقل الغربى ليستعملها بعد ذلك كثيراً ضد أنحاء شتى فى العالم القديم ملتبساً هذه المرة بروح إستعمارية نال بعضاً من نيرانها وإحتقاناتها عالمنا العربى فى القرنين التاسع عشر ، والعشرين فيما جسده نسق الفكر الكولونيالى الذى تبرعم الفكر الغربى الحديث النازع إلى التمركز حول ذاته والقائل عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف ، بسمو الغرب عرقياً ودينياً وفكرياً ، بل وبوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه العام «بالمعجزة» اليونانية الفلسفية، وحتى الآن متمتعاً بالطهر المعرفى والنقاء العرقى .

والثانى هو ظاهرة العلم الحديث حيث ساهم أيضاً فى قدرة الغرب على نقد تاريخه الوسيط بالذات وتكسير تركيبته الإقطاعية إمتلاكه المتنامى لناصية العلم الطبيعى فى منهاجيته التجريبية والذى يصوغ ، ربما وحده ، أيديولوجيا «عالمة» تجسد نمطاً من النشاط الفكرى المستقل والمتمايز عن تلك الأنشطة الفكرية التى تلهمها الأديان والفلسفات الكبرى المتراكمة فى التاريخ والتى تبقى مهما راوحت بين يمين ويسار ، ومقدس ودنيوى ، نمط من النشاط يركز على التيار الشعورى الباطنى للإنسان يخاطب حياته الروحية ، وعلى الأكثر علاقاته بالبشر الآخرين فى مجتمعه أو المجتمعات الأخرى ، وبالأحرى ، بالفضاء السياسى ، وذلك بعكس العلم الطبيعى التجريبى الحديث وخاصة فى تطوراته اللاحقة على شكية ديكارت وتجريبية بيكون والتى قامت بالأساس على عناق بين الرياضيات والفيزياء وأنتجت فى النهاية عبر إشتقاقها لمعادلات منضبطة وقوانين دقيقة نسق معرفى كامل يبحث فى الوسائل والأشياء ، والمقادير والكميات ، والكتل والموازين ، ويراكم المناهج والنظريات المطلوبة لملء الفراغ الممتد بين الإنسان والطبيعة ، واللازمة لإقتحام هذه الأخيرة والكشف عن جوهرها فهماً ثم توظيفاً لها . وهو الأمر الذى نقل وعى الإنسان الغربى إلى فضاء جديد عقلانى وموضوعى ومادى مكنه من طرح أسئلة جديدة تماماً على التاريخ الغربى بشكل أكثر جذرية نالت من جوهر النشاط الفكرى القديم وخاصة حول تصور العلاقة بين الإنسان والله أدت فى النهاية لقصر الدين على المجال الروحى للإنسان ، وحول أشكال تنظيم المجتمع لتقود فى النهاية إلى جدل وحضور الديمقراطية الليبرالية ، وهما ، أى العلمانية والديمقراطية ، المعلمين البارزين والمميزين للوعى الغربى فى كتلته التاريخية المعاصرة .

أما الثالث فهو حركة الإصلاح الدينى والتى أنتجت عبر صراع طويل وحروب دامية فى أوربا خاصة فى ألمانيا وفرنسا ، المذهب البروتستانتى والذى يربط عالم الاجتماع الألمانى الكبير ماكس فيبر بينه وبين الرأسمالية وذلك فى كتابه الشهير «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»[٨] حيث يربط بين الرأسمالية وبين أمرين

يعتبرهما جوهريين فيها هما : وجود المشروع الذى يكون هدفه تحقيق أعلى قدر من الربح ، والتنظيم العقلانى الذى يبقى كوسيلة للوصول إلى هذا الربح .

فما يحسم الأمر بين الرأسمالى الحقيقى ، وأى مرابى أو مغامر هو السعى ليس إلى الربح الأقصى كحالة نهم نفسى ، وإنما إلى الربح الدائم الذى يتحقق بفعل الرغبة الدائمة فى مراكمة الربح عن طريق الإرادة الدائمة فى الانتاج . وأما عن علاقتها بالبروتستانتية فيرى ڤيبر أنها – أى الرأسمالية – ليست فى الواقع سوى الوريث الشرعى «للكالڤينية» كأحد أهم تيارات البروتستانتية ذات الروح التطهرية حيث يوجد ذلك الزاهد الذى يحول العمل إلى نوع من العبادة ومن الصلاة المستمرة حيث الكالڤينيون بفضل صرامتهم وتقشفهم يتجهون إلى إعطاء الأمور البشرية دلالة مقدسة ، وهكذا يصبح العمل وتنظيمه بالنسبة إليهم نظاماً ينبغى إقامته فى الواقع تحقيقاً للإرادة الإلهية ، وحيث العقل الدينى الطهرانى يفهم الربح ليس كغاية فى ذاته ولكن كوسيلة تقود إلى عمل منتج جديد وتنظيم جديد يقود إلى الربح وهكذا تحقيقاً للتراكم الرأسمالى الحقيقى الذى يسعى للتطوير وليس إلى الملذات .

لقد تفاعلت هذه العوامل معاً : الكشوف الجغرافية ، والثورة العلمية ، والإصلاح الدينى البروتستانتى لصياغة الروح الحديثة – فى السياق الغربى – والتى صاحبها نمط جديد من الوعى بالعالم جوهره الإنشغال الكونى وليس المحلى أو الإقليمى ولد مع القرن السادس عشر وظل متنامياً بعد ذلك وصانعاً للنظام العالمى الحداثى الواسع . ولعل هذا الفهم هو ما عبر عنه السير «هالفورد ماكيندر» أحد أبرز رواد الجغرافيا السياسية بمطلع القرن العشرين بقوله[٩] : بعد أن ولى عصر كولمبوس ، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسى محكم يتسم بنظرة شمولية تغطى الكرة الأرضية كلها ، ذلك لأن كل إرهاصة للقوى الاجتماعية فى أى ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها على مدار محيط نقطة إنفجارها وإنما سوف يتجاوزها إلى أقاصى الأرض .

وهذا الإنشغال الكونى بالعالم لدى ماكيندر هو مبرر وأساس منهج النظم العالمية حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام عالمى راهن كونى النطاق بحيث تصبح البلدان المختلفة مجرد أجزاء أو عناصر فى بنيته الأكبر والأكثر رحابه بحيث يصبح من الصعب علينا أن نتفهم ما يقع من تحولات فى مجتمع ما إلا من خلال الإطار الأوسع أى النظام العالمى الحداثى فى كليته .

فعلى سبيل المثال لا يمكن فهم إنهيار الإمبراطورية البريطانية كظاهرة مجتمعية بريطانية –حسب ولارشتاين–[١٠] على أسس محلية وإنما كنتيجة لتغيرات عالمية أوسع قادت إلى ما يمكن تسميته «إنهيار الهيمنة» وإنهيار الهيمنة لا يبدو أمراً

استثنائياً حسب منهج النظم العالمية إذ أنه أمر تكرر كثيراً فى دورات متعاقبة داخل الحقبة الحديثة الممتدة لخمسة قرون كاملة وهو الأمر الذى أدى إلى التحولات الداخلية فى مراكز النظام العالمى الحداثى القائم داخل أوربا / الغرب رغم استمرار الغرب مركزاً لهذا النظام . وهى تحولات تحدث كنتيجة شبه منطقية لتراكم عوامل للقوة / الصعود ، ثم إنحدار هذه العوامل سواء لدوافع داخلية تقود إلى الضعف المطلق ، أو لدوافع خارجية تقود إلى الضعف النسبى قياساً إلى الصعود الكبير فى قوة الآخرين من حول مركز الهيمنة .

وفى هذا السياق يتحدث تيلور وفلنت عن خمس دورات للهيمنة تعاقبت فى الحقبة الحديثة وموزعة على القرون الخمس تقريباً[١١] :

ففى القرن السادس عشر راحت كل من البرتغال وأسبانيا تتوسعان فى الكرة الأرضية وفق معاهدة «توردیز يلاس» التى كان البابا إسكندر السادس قد توسط لإبرامها سنة ١٤٩٤م بحيث يقتسم الطرفان العالم خارج أوربا بينهما وذلك وفق خط وهمى فى المحيط الأطلنطى على أن تسيطر أسبانيا على الأراضى الواقعة غربى هذا الخط ، وأن تهيمن البرتغال على الأراضى الواقعة شرقية .

- وفى القرن السابع عشر كانت هولندا تتحدى أسبانيا على جانبى الكرة الأرضية وفى جزر الهند الشرقية .
- وفى القرن الثامن عشر أشتبكت فرنسا مع بريطانيا فى معارك ضارية إمتدت مساحتها من أراضى كندا وصولاً إلى الهند .
- وقد شهد القرن التاسع عشر زخماً أوربياً عاماً فى التكالب للسيطرة على القارة الأفريقية .
- وفى النصف الثانى من القرن العشرين كانت الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى ضمن منظومة الحرب الباردة أو مابعدها وحتى الآن .

ثم كان الدعم الذى تلقاه منهج «النظم العالمية» لولا رشتاين من المنهج التاريخى غير التقليدى لمدرسة «الحوليات» الفرنسية والتى رأت أن السياسة ليست إلا مجال واحد من مجالات أوسع تضم على الأقل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتداوله الكتابة التاريخية ومن ثم فلا داع للتطويل عند الكتابة التاريخية فى التفاصيل السياسية والمناورات الدبلوماسية حيث يجب التركيز على ما يسمى بـ «روح العصر» فى هذه الجوانب جميعاً وهى الفكرة التى ألهمت الأستاذ «فرناند بروديل» مصطلح «الدوام الطويل» الذى يعنى عنده الإستمرار التاريخى المادى والاجتماعى الذى تتقلب على سطحه الأحداث السياسية[١١] .

وحسب مفهوم «الدوام الطويل» لدى الأستاذ بروديل والذى يمكن اعتباره فى إطار منهج النظم العالمية هو «نمط الإنتاج» فإننا لا نميل إلى تقسيم تيلور وفلنت لدورات الهيمنة داخل النظام العالمى الحداثى . وبدلاً من ذلك نعتقد فى أهمية التقسيم الثلاثى الذى يقدمه المؤرخ الأمريكى «جورج مودلسكى»[١٢] لدورات الهيمنة المنفردة على منظومة العلاقات الدولية أو بالأحرى «النظام العالمى» والتى حدثت حسب تصوره مرات ثلاث فقط : الهيمنة الهولندية فى القرن السابع عشر ، والبريطانية فى التاسع عشر ، ثم الأمريكية فى النصف الثانى من القرن العشرين . وتشمل الهيمنة فى الحالات الثلاث : السيطرة على مجالات النشاط الاقتصادى والسياسى والإيديولوجى غير أنها تقوم بالتأكيد على أساس راسخ من التفوق الاقتصادى عبر مراحل ثلاث : تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق فى الكفاءة الانتاجية على منافسيها ثم تمكن رجال التجارة فى هذه الدولة بالتالى من الحصول على إمتيازات تجارية ، وأخيراً تمكن رجال المال فى هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية على الاقتصاد العالمى . وعندما تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة فإنها تتأهل لإحتلال موقع الهيمنة على الساحة العالمية ، ولقد تمكنت مثل تلك الدول من التحكم فى نظام العلاقات الدولية لا عن طريق التهديد والوعيد وإنما من خلال موازنة القوى الأخرى بطريقة تحول دون قيام إئتلاف منافس ونموه بما يكفى لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة .

فى هذا السياق المعتمد «دورة الهيمنة» من ناحية و «الدوام الطويل» من ناحية أخرى يمكننا الحديث عن نوعين من الدوام داخل نمط الانتاج الرأسمالى الذى شكل فضاء الإقتصاد العالمى الواسع ، وأرضية النظام العالمى للحداثة طيلة القرون الخمس الماضية وهما : «الدوام المركنتيلى» من بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ، و «الدوام الصناعى» من منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن . كما يمكن أن نتحدث عن ثلاث دورات للهيمنة . الأولى وهى الهيمنة الهولندى على أساس الدوام المركنتيلى ، أما الثانية والثالثة فهما على قاعدة الدوام الصناعى ، بريطانيا على قاعدة الثورة الصناعية الأولى ، والولايات المتحدة على قاعدة الثورة الصناعية الثانية ثم الثالثة .

أولا : الدوام المركنتيلى :[١٣]

والمركنتيلية ببساطة هى نقل السياسات التجارية للمدن العاملة فى التجارة إلى يد الدولة الإقليمية وهو ما عزز نطاق التقييدات الإقليمية على التجارة ليصبح إحدى الأدوات الرئيسية فى صنع الدولة . ويرتبط صعود العالم المركنتيلى فى القرن السابع عشر ارتباطاً مباشراً بالهيمنة الهولندية ، فالدولة الهولندية التى كانت قد إنسلخت من سيطرة أل هابسبورج النمساوية بالثورة أواخر القرن السادس عشر كانت تتألف

من مجموعة من المدن التجارية التى تملك حواجز دفاعية إقليمية تحميها من الغزو الخارجى ، وكان وضع هذه الدولة ظاهرة غير طبيعية لأنها كانت تدار من قبل التجار لمصلحة التجار ، وباختصار لقد نفذت إجراءات اقتصادية صارمة من أجل تعزيز تراكم الثروة داخل أراضيها ، وكانت أول دولة إقليمية تفعل ذلك وبالتالى قدمت بديلاً جديداً لمبرر وجود الدولة يركز على الاقتصاد وليس على السياسة والحرب ومجد الحاكم .

والحق أن النجاح الذى أحرزته الدولة الهولندية إنما كان يعنى أن النظام العالمى قد تعزز كإقتصاد عالمى عندما رأت الدول الأخرى ضرورة وجود سياسة تتجاوز مجرد الإدارة واسعة النطاق من خلال جهاز دولة وقد تمثلت نتيجة هذا الهجوم المضاد فى ظهور واستقرار المركنتيلية .

ثانياً: الدوام الصناعي :

ويتأسس على الاقتصاد الصناعى الذى بدأ فى بريطانيا منذ ١٧٦٠ على الأقل ويمتد حتى الآن ، وهو دوام طويل شهد تحولات داخلية عدة مثلت الأساس للهمينة البريطانية ثم الأمريكية . وهو نوع من الاقتصاد يقوم – حسب إدوارد ولا رشتاين[١٤] على عناصر ثلاث أساسية :

أولها : السوق العالمية الواحدة التى يقوم عليها الاقتصاد وهى السوق الرأسمالية التى يتوجه الانتاج فيها إلى التصدير بالأساس وليس للإستهلاك المحلى وتتحدد أسعار المنتجات وفق متطلبات السوق العالمية حسب مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث تقود عناصر الكفاءة التكنولوجية إلى حسم هذه المنافسة بدعم الأكثر تطوراً بزيادة أسعار منتجاته والعكس للأقل كفاءة حتى يتم إخراجهم من السوق نفسها فى النهاية وهو ما يقود إلى النمو الاقتصادى المتفاوت عبر العالم ، وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث والأكثر تطوراً للسوق العالمية .

ثانياً : النظام متعدد الأطراف إذ برغم وجود سوق واحدة عالمية فإن هناك نظماً سياسية متعددة على خريطة العالم وهو تعدد مهم للمنظومة الإقتصادية الكبرى لأنه لو قدر لأى نظام سياسى بعينه أن ينفرد بالسيطرة على العالم فإن هذا سوق يؤدى بالضرورة إلى إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسى ذاته ، وهنا تنتفى المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمى فى عباءة هيمنة إمبراطورية . وهذه المعضلة تمثل لب السياسات الدولية أو الاقتصاد السياسى العالمى الذى يتطلب حالة من توازن القوى لضمان استمرارية مبدأ المنافسة الحرة كما كان الحال فى مرحلة الحرب الباردة وقبل الإنهيار السوفيتى الذى أدى إنهياره إلى بدء مسار العولمة .

وثالثها : هو المنظومة الثلاثية حيث يرى ولارشتاين أن عمليات الإستغلال

الجارية عبر الاقتصاد العالمى تعمل دائماً فى صيغة ثلاثية . وواقع الأمر أنه فى حالة عدم الندية أو التكافؤ يصبح المسرح العالمى ساحة مواجهة وصراع بين طرفين إثنين ، إما إن دخل طرف ثالث فى الحلبة فإن هذا يكون مدعاه لشيء من الاستقرار النسبى . ولذا تسعى البلدان القوية إلى خلق هذا الطرف الثالث ولذا فإن الوجود المتواصل للإقتصاد العالمى إنما يرجع جزئياً إلى نجاح الجماعات الحاكمة فى الحفاظ على وجود الطرف الثالث لتخفيف حدة الصراعات وذلك على منوال الدور الذى تلعبه أحزاب الوسط بين اليمين واليسار فى العديد من النظم السياسية فى العالم . ويشبه هذا إلى حد كبير الدور الذى تلعبه الطبقة الوسطى فى المجتمعات فى خلق التوازن بين الطبقة الرأسمالية ، والطبقة العاملة منذ منتصف القرن الثامن عشر . وفى سياقات أخرى يعد قبول جماعات إثنيه «وسطية» من قبيل ما يسمى «الفقراء البيض» عامل توازن تحرص عليه الطبقات الحاكمة فى بعض المجتمعات لضمان الاستقرار والتوازن فى المجتمعات التعددية ، ولم يكن الإعتراف الرسمى بالهنود والملونين فى صفوف السود والبيض فى جنوب إفريقيا العنصرية سوى محاولة من هذا النوع لحماية طبقة مسيطرة من خلال دعم «حاجز إثنى وسطى» ومن الناحية الجغرافية يقوم بهذا الدور ما يسميه ولا رشتاين دول شبه الأطراف التى تفصل بين قطبى الثراء الفاحش ، والفقر الفاحش فى عالمنا المعاصر .

ومن خلال هذه العناصر الثلاث أثبتت الرأسمالية بالفعل – وهى ميزة كبيرة لها – قدرة عالية على النمو والتطور من داخلها قياساً إلى التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية الأخرى السابقة عليها . فهى كما يقول «دومينيك بلون» الباحث الفرنسى فى كتابه «الرأسمالية الجديدة»[١٥] لم تسجل على الإقطاعية تقدماً تاريخياً أعظم شأناً بما لا يقاس من التقدم الذى سجلته الاقطاعية على العبودية فحسب . بل أنها – أى الرأسمالية – سجلت على نفسها بالذات تقدماً متزايداً باضطراد . وقد تقدمت الرأسمالية منذ بدايتها عن طريق المراحل ، وقد كان أحد المحركات الرئيسية لهذا التطور الابتكار التقنى الذى إستتبع باستمرار أيضاً تجدد أنظمة الإنتاج حيث مرت بثلاث مراحل رئيسية :

أولها : الرأسمالية الكلاسيكية التى تولدت من الثورة الصناعية الأولى التى كانت إنجلترا مسرحها فى الحقبة الممتدة بين ١٧٦٠ – ١٨٧٥م والتى شهدت مولد النول الميكانيكى والآله التجارية وتطور صناعة الحديد والصلب والفولاز .

وثانيتها : رأسمالية الثورة الصناعية الثانية ١٨٩٠ – ١٩٦٥م والتى إقترنت بالاستخدام الواسع النطاق للطاقة الكهربائية وبإكتشاف المحرك الإنفجارى وبتطور الصناعات الكيماوية .

وثالثتها : رأسمالية الثورة الصناعية الثالثة التى دشنها ابتداءً من مطلع السبعينات من القرن العشرين تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال حيث التطبيقات المدهشة للمبتكرات الإلكترونية فى مجال الهاتف والتلفزة والحاسوب وهناك من جهة ثانية الإكتشافات المذهلة أيضاً فى علوم الحياة والجينات الوراثية . وهذه الثورة لم تكتمل بعد ولا تزال تأخذ أبعاداً جديدة مع بداية القرن الحادى والعشرين بفضل القفزة النوعية فى علوم المعرفة بدءاً بشبكة الإنترنت وانتهاءاً ببنوك المعلومات .

وفى هذا الإطار – حسب بلون – فإن الاقتصاد لن يقوم بعد الآن على القوة المادية بل القوة الذهنية أو قوة المعرفة وهذا التحول سوف ينعكس جذرياً فى طبيعة القوة العاملة وفى البنية الاجتماعية للإقتصاد الرأسمالى الذى سيتحول من أكثر فأكثر إلى اقتصاد خدمات بدلاً من كونه اقتصاد انتاج ، وحيث ثالوث الرأسمالية الصناعية : الإنسان ، والألة ، والمادة سيتخلى عن مكانه لثالوث جديد هو : الإنسان، الفكرة ، الصورة . بل أن طبيعة المنتجات الإستهلاكية سوف تتغير ولن تكون ذات طابع ثابت وقيمة نهائية يتم إستهلاكها حتى النهاية شأن الغسالة الكهربائية مثلاً التى صممت لتعيش نحو عشر سنوات أو أكثر قليلاً قبل أن تتحول إلى نفاية ، بل ستكون – أى المنتجات الاستهلاكية – الآن ذات طابع متحول ومتطور ومفتوح على شبكة لا متناهية من الخدمات . أما المنتوج المادى بحد ذاته مثل جهاز إنترنت أو هاتف محمول فلن يكون سوى «ركيزة» لتوزيع الخدمات لا موضوع الاستهلاك بحد ذاته . ولكن السؤال المهم هنا هو ماذا يعنى هذا الانتقال من الثورة الصناعية الأولى إلى الثانية ، ثم إلى الثالثة ، وما تأثيره ؟

وهنا يربط ولا رشتاين دورات الهيمنة العالمية بموجات الاقتصاد العالمى اللوچستية الثلاث[١٦] . وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الأمد على السوق العالمى للاستثمار والتى تدعم وجود الدولة المهيمنة . والاستثمار هنا سياسى وإقتصادى معاً وهو ينتج بنية تحتية قوية تتمثل فى شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية على اتساع النظام جنباً إلى جنب مع شبكة ديبلوماسية قوية أو قواعد عسكرية فى نقاط متعددة من العالم . وبهذه الامكانات تتأهل القوة المهيمنة للإمساك بزمام الأمور . وتنتهى دورة الهيمنة بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاماً وتنتهى ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمى . وهكذا فقد مثلت حرب الثلاثين عاماً التى انتهت بتوقيع معاهدة «وستفاليا» عام ١٦٤٨م إيذاناً ببدء السيادة الهولندية «على أساس الدوام الطويل الأول المركنتيلى» . ثم مثلت الحروب النابليونية التى انتهت بصلح ڤيينا سنة ١٨١٥م علامة بروز بريطانيا كقوة مهيمنة على أساس الدوام الثانى «الصناعى» وعلى قاعدة الثورة الصناعية الأولى

والتى نسب إليها كارل ماركس ملامح الرأسمالية المتوحشة مصاصه دماء البروليتاريا على مستوى التنظيم الاجتماعى ، والتى يمكننا أن ننسب إليها هنا فى عالمنا العربى الإسلامى المشرقى ظاهرتى الاستعمار البريطانى – الفرنسى ، ثم الاستيطان الصهيونى ضمن الموجه التاريخية للهيمنة البريطانية الممتدة حتى منتصف القرن العشرين .

* * *

ثم كانت الثورة الصناعية الثانية أساساً للصعود الأمريكى الذى بلغ مرتبة لهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية ، وأساساً لتجاوز صورة الرأسمالية المتوحشة من ناحية أخرى وذلك عن طريق تعميم «النموذج الفوردى» – نسبة إلى فورد صانع السيارات الأمريكى الكبير فى القرن العشرين – والذى تجاوز فكرة سياسة الحد الأقصى فى التشغيل والاستغلال لليد العاملة منذ عام ١٩١٤م إلى فكرة جديدة جوهرها المشاركة فى الأرباح عندما بادر إلى زيادة أجور عماله لتمكينهم من شراء سيارات شخصية من تلك التى ينتجونها بإيديهم وعلى هذا النحو تغيرت بصورة جذرية وضعية البروليتاريا فى الرأسمالية الفوردية «نموذج دولة الرفاه» حيث نظر إلى البروليتارى كمستهلك وليس كعامل فقط يسهم ثراؤه فى زيادة قدرته على الاستهلاك ومن ثم فى توسيع دائرة الانتاج ليربح الجميع . وهو الأساس الذى مكن دول أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات من تدشين دولة الرفاه التى مثلت عامل ضبط للنمد الشيوعى عبر دعم أمريكى اقتصادى واستيراتيجى أسهم فى حفظ استقرار النظام العالمى للحرب الباردة ، مثلما كان صعود أمريكا قبل ذلك كدولة قومية بعد إعلان الاستقلال فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ثم نموها الاقتصادى والسياسى الشامل ، وحضورها الاستيراتيجى فى شئون العالم على النحو الحاسم الذى شهدته الحرب العالمية الثانية ، قد أسهم بشكل مباشر وحاسم فى تطور النظام العالمى الحداثى على أساس من المركزية الغربية التى كانت أوربا فى قلبها طيلة الحقبة الحديثة قبل أن تنتقل إلى أطرافها – أى طرف المركز نفسه – فى الحقبة المعاصرة لصالح الولايات المتحدة ومركزيتها بعد الحرب العالمية الثانية وعبر إزاحة داخلية فى تجاويف الغرب ذاته كمركز واسع ضد الأطراف وشبه الأطراف الأخرى فى النظام العالمى الأوسع .

وهنا تمثل الحرب الباردة وضمنها التحدى السوفيتى للولايات المتحدة خبرة استثنائية ومتفردة حسب منهج تحليل النظم العالمية إذ يعتبرها تيلور مثلاً أداه مساعدة على صرف الأنظار عن إحدى أخطر القضايا وهى الهوه السحيقة التى تفصل دوماً بين الشمال والجنوب . وبهذا المعنى يكاد يصبح الصراع الكبير مؤامرة كبرى . ذلك أن الحرب الباردة لم تفت فى عضد الهيمنة الأمريكية بشئ بل إنها كانت التكأه

التى استندت إليها الولايات المتحدة فى تكتيل العديد من دول العالم ورائها كقوة عظمى . وهى بذلك تصبح قريبة الشبه من بريطانيا التى كانت مهيمنة على النظام العالمى قبل ذلك بقرن من الزمان بينما ظل الاتحاد السوفيتى حسب هذا المنهج تركيباً متناقضاً من قوة عسكرية عظمى على أرضية اقتصاد صناعى نامى أقرب إلى اقتصاد دول أشباة الأطراف .

ويفسر تيلور وفلنت[١٦] : لا يمكن إنكار أن الاتحاد السوفيتى كان أكثر من مجرد دولة شبه أطرافية صاعدة ، فلقد مثلت الدولة السوفيتية سنة ١٩١٧م نقطة الذروة فى حركة ثورية قطع الطريق أمام إمكان تدويلها ولكنها شكلت برغم ذلك تحدياً إيديولوجياً للرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمى . ومع اقتصار الثورة على روسيا أول الأمر لم يكن أمام ستالين سوى خيار بناء الإشتراكية فى بلد واحد حتى يلحق بالركب قبل أن يتمكن الأعداء من وأد هذا الوليد . ومن هذه النقطة فصاعداً فإن منطق النظام الدولى وضع الاتحاد السوفيتى فى وضع من يلهث للحاق بمتطلبات الأعباء المضاعفة . ولكى يضمن الاتحاد السوفيتى لنفسه البقاء كان على دولته أن تتنافس مع الدول الأخرى ، ولكن هذا التنافس إستلزم من السوفييت الدخول فى لعبه الاقتصاد العالمى وفق القواعد الرأسمالية ، وقد وصل الأمر إلى مداه فى الثمانينات . وقد كانت هناك دائماً صراعات سياسية داخل الكتلة السوفيتية بين الأصوليين الذين يصرون على التمسك بأهداب القواعد الاشتراكية ، وبين التكنوقراط الذين يولون كل اهتمامهم لقضية الكفاءة الانتاجية . وفى مرحلة الركود الاقتصادى لنا أن نتوقع أن يسفر الصراع بين «الحمره» أى الأصوليين ، وبين أهل «الخبرة» أى التكنوقراط عن انتصار أهل الخبرة . وهذا ما وقع بالفعل فى كل أرجاء العالم الشيوعى فى الثمانينات .

ففى الصين مثلاً أدى هذا الصراع – حسب تيلور وفلنت – إلى انتصار التوجه الليبرالى فى الاقتصاد وإن قامت السلطة بقمع الليبرالية السياسية سنة ١٩٨٩م . أما فى الاتحاد السوفيتى فإن حسم هذا الصراع على يد جورباتشوف أسفر عن محاولات إدخال إصلاحات اقتصادية «البروسترويكا» وسياسية «الجلا سنوست» وهو ما أدى فى نهاية الأمر إلى عواقب تجاوزت حدود الاتحاد السوفيتى ، فعندما أعلن جورباتشوف عن نواياه فى عدم الوقوف إلى جانب الحكومات الشيوعية المكروهة من شعوبها فى شرق أوربا عجل ذلك بإندلاع ثورات ١٩٨٩م التى أنهت الحرب الباردة ، وفى ذلك ما يوضح طبيعة الوضع الخاص للاتحاد السوفيتى كدولة من دول أشباه الأطراف وكقوة عظمى فى الوقت نفسه ومن ثم أدت معالجته لأزمته الاقتصادية – كشبه أطرافى – إلى نهاية النظام العالمى القائم على وجودة – كقوة عظمى – .

ومنذ نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م والتفكك السوفيتى ١٩٩١م لم يتوقف التآكل الروسى حتى كانت قمة روما الأخيرة بين روسيا من جانب ، وحلف الأطلسى بقيادة الولايات المتحدة من جانب أخر «مايو ٢٠٠٢م» والتى دشنت وضعاً جديداً لروسيا كعضو فى المجلس المشترك للحلف يضمها مع الأعضاء التسعة عشر فيما يمكن وصفه بوضع المراقب فى إطار الحلف الذى كان قد نشأ ضدها قبل نصف القرن أو أكثر فيما يعنى نهاية «رمزية» جديدة لمنظومة الحرب الباردة .

والبعض قد يفسر ما حدث فى روما وقيام ما يشبه تحالف أمريكى روسى آثار حيرة أوربا وهواجسها بمجرد رغبة روسيا فى التقارب من أمريكا وأوربا على أرضية «١١ سبتمبر» الذى سمح لروسيا بعد أن أجادت إستثماره بالوقوف جنباً إلى جنب الولايات المتحدة منذ اللحظة الأولى ودون مواربه فى مواجهة ما أسمته الإرهاب ، وهو ما نجحت فيه بالفعل بإنضمامها إلى المجلس المشترك وقد يكون ذلك التفسير صحيحاً ، ولكن المغزى العميق لما حدث يتجاوز فى تصورنا مجرد التقارب الروسى الأمريكى ، إلى عودة الإلتئام للفضاء الغربى / الرأسمالى / المسيحى على أرضية النظام العالمى للحداثة الذى لا يزال ممتداً بمحدداته الثقافية والحضارية منذ القرن السادس عشر حول مركزية الغرب وإن حدثت تغيرات داخل هذا الفضاء الغربى نفسه وبين فاعلية بالإزاحة صعوداً وهبوطاً ، بين مراكز ، وأطراف مركزية أو شبه أطراف لهذه المراكز .

السقوط السوفيتى إذن أنهى الصراع الإيديولوجى الاشتراكى – الرأسمالى ، وأنهى الحرب الباردة كمرحلة فى النظام العالمى تتسم بثنائية القطبية ، ولكنه لم ينه النظام العالمى الواسع للحداثة والمستمر منذ خمسمائة عام حول مركزية الغرب الذى عادت إليه روسيا باعتبارها ممثلة لأوربا السلافية الأرثوذكسية مع عنصريها الأخرين اللاتينى الكاثوليكى ، والبروتستانتى الأنجلو ساكسونى ، فيما يشبه نهاية للتناقض بين شرق الغرب ، وغرب الغرب ودعماً للإنتماء المشترك للغرب على أرضية الحداثة أو النظام العالمى الحداثى .

* * *

وعلى مستوى الشرعية ارتبط النظام العالمى الحداثى – الممتد حتى نهاية القرن العشرين بالأحرى حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م – بمجموعة من الخطابات الفكرية المتتالية والمتوازية التبشيرية ، والتبريرية والتى أنطلقت جميعها من «نزعة التمركز الغربى حول الذات» .

ومفهوم التمركز حسب تعريف المفكر العراقى المرموق د. عبد الله إبراهيم فى كتابه القيم «المركزية الغربية .. إشكالية التكون والتمركز حول الذات»[١٧] هو نسق

ثقافى محمل بمجموعة من المعانى الثقافية والدينية والفكرية والعرقية تكون تحت شروط تاريخية إلا أنه سرعان ما تعالى على بعده التاريخى فاختزل أصوله ومقوماته إلى مجموعة من المفاهيم المجردة التى تتجاوز ذلك البعد إلى انتاج ذات مطلقة النقاء خالية من الشوائب . وفى الوقت نفسه إنتاج صورة مشوهة للأخر تفتش فى نقائصه أو حتى تخلق هذه النقائص لديه عندما تحاول محاكمة تاريخه وظواهره الثقافية بمعاييرها هى ، تلك التى نشأت وتطورت فى سياق تاريخه هو وبشروطه هو النابعة من ثقافته الذاتية . وبين دعوى طهرانية ونقاء الذات ، وتشوه وتدنى الأخر تبدأ ممارسات إيديولوجيا التمركز فى محاولة إقصاء الأخر .

وهذا النسق المتمركز حول ذاته ، هو ما اجتهدت الثقافة الغربية فى بنائه منذ القرن الثامن عشر على الأقل تجاوباً وتطابقاً مع فلسفة التاريخ التى بدأت تفرض تصوراً خاصاً لتاريخ أوربا والغرب عموماً يتسم بالاستقلالية والاستمرارية والتطور ومن ثم بدأت تعيد انتاج الماضى بكل مكوناته الثقافية والدينية والعرقية ليوافق ذلك التصور بما يجعل الغرب هو الأسمى فى ثقافته وإنتمائه الدينى والعرقى . وهنا تم اصطناع أسطورة الأصل النقى والمعجزة الإغريقية والمسئولية الدينية الكونية للمسيحية ببعدها الكنسى وليس الأخلاقى فقط .

وفلسفة التاريخ هذه التى جعلت الحتمية الغربية هى سر الكون أدت إلى ظهور منهج الوحدة والاستمرارية الذى يقول بوحدة الفكر الغربى وتماسكه وخصوصيته وإطراده ، ويقول فى الوقت نفسه بفرادته وكونيته بوصفه نموذجاً صالحاً لكل زمان ومكان وقد إندرجت جهود فيكو وهردر وكوندرسيه فى المرحلة الأولى لتشكيل نزعة التمركز هذه ثم لحقتها جهود كانت وهيجل وماركس وكونت فى المرحلة التالية بإنضاج هذا التصور وبلورته ثم تهيئة الأسباب لقبوله وتعميمه ليكون أحد مسلمات الفكر الغربى الحديث .

ومن أبرز ما حققه هذا المنهج فى ثقافة الغرب أنه أصل مقومات الغرب الفكرية والدينية والعرقية وثبتها انطلاقاً من لحظة تاريخية معينة ، ولما كان الفكر من الأسس التى رأها هذا المنهج محورية فقد اهتم به وراح ينظم الممارسات العقلية ليجعل منها مركزاً ومنطلقاً لذلك الفكر . وما إن عثر على قضية «المبدأ» فى سياق التأملات الإغريقية إلا وعدت هذه القضية ممثلة بشخص طاليس الأيونى اللحظة الأولى والحقيقة لولادة الفلسفة ورتبت الممارسات اللاحقة جميعها إنتهاء بالفلسفة الغربية الحديثة على أنها نسيج حى متصل يغذى بعضه بعضاً . ومن الطبيعى أن هذا النسيج سيهمل كل المعطيات والوقائع التى لا تناسب معاييره حتى يتحقق له التماسك والاضطراد ، وهكذا رسخت فكرة خطيرة وهى أن كل فلسفة لا تشتغل بالمفاهيم

التى أنتجتها الفلسفة الإغريقية ومن ثم الغربية لابد وأن تستبعد من ميدان الفلسفة الحقة وبذلك فرضت ولادة قيصرية للفلسفة باعتبار أن أباها طاليس وموطنها الأول هو الجزر اليونانية قطعاً لصلتها بالفكر الشرقى الذى كان يمور فى العالم القديم فى الشرق وخاصة مصر وبابل وفارس واعتبرت المعجزة اليونانية أروع أحداث التاريخ .

وأيضاً قام منهج «الوحدة والاستمرارية» بعملية تغريب ضخمة للمسيحية بما يجعلها حسب إرادة الكنيسة ديانة كونية شاملة بحيث أعتبرت أوربا «المسيحية» حاملة رسالة كونية وحضارية شاملة فى قلبها الدين إلى العالم الوثنى والهمجى خارجها والذى يحتاج إلى قيم دينية يحملها إليه الرجل الأبيض المسيحى ذو الرسالة العالمية .

وفيما يخص العرق ، فإنه قد تم استثمار نظرية «الكيوف الأرسطية» وتوسيعها من جانب ، واختزالها من جانب أخر بما يجعلها تدعم الفكرة القائلة بتفوق الغربى. وجرت دراسات هائلة وظهرت نظريات كثيرة تبرهن على أهلية ذلك العرق وتفوقه على الأعراق الأخرى . وبهذه الطريقة «منهج الوحدة والاستمرارية» تم إنتاج غرب متميز بتفوقه الثقافى والدينى والعرقى ليس الآن فقط ولكن منذ بداية التاريخ الذى يستمر حتى الآن فى تجسيد تميز هذا الغرب .

والأمر المهم فى هذا السياق هو أن تمركز الغرب حول نفسه عبر رحلة طويلة من الفرضيات المتحيزة لم يتوقف عند حدود انتاج صورة نقية لذاته ، بل تجاوز إلى حدود تركيب صورة مشوهة للآخر ، فالعالم خارج نطاق أوربا نظر إليه بوصفه سديماً غامضاً ، وبدائياً وخاضعاً لعلاقات اجتماعية تحتاج إلى تهشيم قبل أن يتم نشر الفضيلة والأخلاق والعقل فيه .

ويقوم خطاب «هيجل» كدليل على هذه الرؤية المشوهة للآخر فهو أى هيجل يرى أن الأفريقيين والأسيويين أشد التصاقاً بالدونية التى تميزهم فى كل شئ عن الغربيين ، أما السكان الأمريكيون الجنوبيون فقد اعتبر هشاشة التكوين الطبيعى لبلادهم كافية للترفع عن الحديث عنهم . وعلى هذا النحو جرى تثبيت نظرة دونية للأخر سرعان ما أصبحت فلسفة لها بعد اجتماعى وسلوكى أدت إلى انقسام فى الفكر الإنسانى ، فثمة عرق منح التفوق والرفعة والسمو واحتكر الحقيقة بكل أبعادها وثمة عرق أخر أختزل إلى الحضيض والدونية التى تجعله يعيش دائماً إحساس بمديونية أخلاقية وثقافية ودينية للأخر وهو ما أفضى إلى مزيد من اليأس والخزلان وإفراغ الأنساق الثقافية من مضامينها والإجهاز عليها وغزوها بمضامين أنتجتها ظروف تاريخية مختلفة وهى لذلك لا تحقق نهضة هذا الأخر ولا تقدمه وإن كانت تزيد من تغريبه وإغترابه .

وبالطبع فإن خطاب الثقافة الغربية لم يخل من نقد انبثق من ثناياها معارضاً لنزعة التمركز هذه وساعياً إلى كشف الالتباس الحاصل فى صلب الثقافة الغربية والنازع إلى تطهير الذات وإدانة الآخر وهو ما يبدو فى جهود «دولز» و «فوكو» وبالذات لدى هابرماس ودريدا . فالأول وهو إبن المدرسة النقدية الألمانية قام بنقد العقل «الأداتى» الذى جعل من العقل أداة لإخضاع الإنسان لمفاهيم إتخذت شكل علاقات وقوانين وأنساق ثقافية قد تكون متحيزة ولا تهدف إلا إلى طمس حرية الإنسان .

والثانى هو إبن المدرسة التفكيكية الفرنسية الذى يدعو مباشرة إلى تفكيك نظم «العقل الميتافيزيقى الغربى» المتمركز حول نفسه لإرساء عقلانية جديدة لا تمركز فيها ولا تحيزات . ولاشك في أن طرح دريدا يأتى فى سياق أوسع مثير للتأمل والجدل يؤكد دوره مع هابرماس فى نقد نزعة التمركز التى هيمنت على روح وفلسفة الحداثة الغربية . غير أن المهم هنا هو أن هذا التيار النقدى يظل محدوداً جداً فى سياق الفكر الغربى .

وحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية ، فإنهم عادة لا يستطيعون نفى مركزية أوربا كحقيقة تبدو الآن تاريخية فى هيكلة النظام العالمى للحداثة ، وإن حاولوا تفسير هذه المركزية بدوافع مختلفة عن تلك الدوافع التى ترتكز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع مرتبطة بفضائل خاصة أو رقى ذاتى فى العقلية الأوربية وحدها أو بتراكم ثقافى حضارى تم داخل تاريخها وحده وعلى نحو مستقل عن الآخرين ، وإنما نتيجة لتراكم حضارى إنسانى تم داخل وعبر صيرورة التاريخ البشرى فى حقبه وحضاراته المتعاقبة منذ الحقبة القديمة والوسطى السابقة على الحداثة والتى سادهما معاً ما عرفناه سلفاً «بالذكاء التاريخى الدائرى» و «الجغرافيا اللامركزية» حيث الأفكار والقيم والرموز الحاكمة تنبع من مراكز ثقافية متعددة ومنتشرة لتسود على التوالى أو بالتوازى أو بالتوارث لدى المراكز الاستيراتيجية المختلفة للنظام عبر الإقليمى الذى ساد هاتين الحقبتين وعبر عمليات تثاقف بين الحضارات المختلفة أهمها المصرية واليونانية والفارسية والرومانية والعربية الإسلامية والصينية ولكن دونما إدعاء بمركزية أى منها على النحو الذى ساد بعد ذلك من إدعاء برقى وطهارة وتجانس ووحدة واستمرارية العقل الغربى فى موازاة مركزية أوربا فى النظام العالمى الحداثى .

وبرغم أن الخطاب الفكرى الأوربى لنزعة التمركز قد أنتج قيماً سياسية وثقافية إيجابية ألهمت النظام العالمى القائم ودفعت نحو تطوره كمبدأ السيادة ، وحق تقرير المصير ، والديمقراطية الليبرالية وحتى الاشتراكية ، ومؤسسات مثل عصبة الأمم والأمم

المتحدة وغيرها ، إلا أن نزعة التمركز هذه كانت سلبية فى أحيان أخرى كثيرة عندما قامت بدور التبرير لأخطاء الغرب الكثيرة التى بلغت حد الخطايا ، وبالذ ت مع الاستعمار الأوربى لكثير من مناطق العالم فى الجنوب والشرق ، والاستيطان الصهيونى لفلسطين العربية .

* * *

أما الانتقال من رأسمالية الثورة الصناعية الثانية إلى الثالثة ، فهو يبلغ من العمق والأهمية حداً قد يكون تحويلياً على أكثر من صعيد ؛

أولها : على صعيد التنظيم الاجتماعى إذ يؤدى إلى تقويض نموذج دولة الرفاه وهو ما جسدته أمريكا الريجانية وبريطانيا التاتشريه حيث تتحول الرأسمالية فى ظل الثورة الثالثة إلى رأسمالية مدراء شركات ومساهمين وليس أرباب عمل وعمال ، وتنخفض قيمة العمل والعمال على نحو لا يدعو لاسترضائهم وقد ترتب على ذلك التحول البنيوى تقويض الدعائم الثلاثة لنظام الرأسمالية الفوردية وهى[١٨] : المؤسسات المركزة ، والعلاقات الاجتماعية الثابتة ، والقيم الجماعية القوية . ذلك أن مجتمع الشبكات العلائقية الذى أرست أسسه ثورة التكنولوجيات الإعلامية الجديدة أدى إلى نزع الصفة المركزية عن العلاقات الإجتماعية وحطم إحتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيرى ، كما أنها إقتضت التحول عن التنظيم «التيلورى» القائم على الترتيب الهرمى إلى تنظيم أفقى ولا مركزى للمشاريع يقوم على مبدأ الارتباط المتبادل . وأخيراً فإن نظام القيم الجماعية الذى كان يميز النموذج الفوردى من تضامن وتآزر وتعاقد جماعى قد أخلى مكانه لنزعة فردية مشتطة . إذ أن الارتباط عن طريق الشبكة يجبر الأجراء على التصرف كأفراد بدون مرجعية طبقية وبلا وساطة نقابية . وحتى سوق العمل فى نظام الشبكة تغدو قائمة على ما يفرق بين العاملين الأجراء ، وليس على ما يجمع بينهم فسوق العمل الجديد التى باتت تتطلب مهاره اختصاصية وقوة دماغية لا عضلية صارت تتطلب أيضاً تميزاً فى شروط العمل وتفاوت كبير فى عقوده وفى أجوره ومن ثم فقد انتهى مفهوم العقود الجماعية ومفاهيم العمل الثابت ، والاستخدام الدائم وحل محله العمل لأجل محدود ، والعمل بدوام جزئى محل العمل بدوام كلى ، وهكذا .

وقد صاحب هذا التحول فى البنية التنظيمية للرأسمالية الجديدة – حسب دومينيك بلون – تحولاً فى بنيتها الإيديولوجية «النيوليبرالية» التى أحدثت إنقلاباً فى العقدين الماضيين فى المناخ الفكرى السائد حيث قدمت الفرد على الجماعة ، والعقد على القانون ، والسوق على التخطيط وماهو اقتصادى على ماهو سياسى واجتماعى كنظام أولويات تتناسب معها ومع روحها الجديدة .

وهنا بالضبط تتولد ما نسميه بـ «النزعة الاستقطابية» الكامنة فى روح الثورة الصناعية الثالثة أو اقتصاد المعرفة على النحو الذى يؤدى إلى تزايد هيمنة الطبقات الأكثر ثراءً فى شتى مجتمعات العالم إذ يتفاقم ثراؤها بفعل حيازة المنتمين إليها للمعرفة والمهارات الخاصة والراقية اللازمة للإندماج فى هذا الاقتصاد ، وفى الوقت نفسه إلى زيادة الفقر لدى الطبقات الأكثر فقراً بفعل عجزها عن امتلاك مثل تلك المعارف والمهارات الراقية من ناحية وتضاؤل دور الموارد الطبيعية وموارد الطاقة . والعمالة العادية من ناحية أخرى . وعلى المنوال نفسه سوف يحدث الاستقطاب بين المجتمعات/ الدول الأكثر تطوراً وثراءً فى الشمال ، والأكثر تخلفاً وفقراً فى الجنوب .

أما الثانى : فيأتى على صعيد البناء القانونى / السياسى للنظام العالمى القائم . ذلك أن إفرازات اقتصاد المعرفة وما بلغته من أهمية تحويلية ، على صعيد التنظيم الاقتصادى الاجتماعى لم تتوقف عند حد السقوط السوفيتى وزوال الحرب الباردة بمطلع التسعينات ، وإنما إمتدت إلى محاولة تدشين بنية جديدة فى النظام العالمى تقوم على أساس خطاب تبشيرى وتلك هى بنية / نظام «العولمة» والقائم على الخطاب التبشيرى «الكونى» كخطاب تبريرى وتبشيرى معاً على مستوى الشرعية .

غير أن البنية / العولمة ، والخطاب / الكونى معاً واللذين شغلاً عقد التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م ، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، يظلان موضع جدل حول ما إذا كانا يمثلا مرحلة / بنية جديدة أخيرة فى النظام العالمى الحدائى بحكم إستنادها إلى نمط الانتاج الرأسمالى والذى صاغ هذا النظام العالمى ، أم أنهما سيكونان مرحلة جديدة ولكنها أولى فى نظام عالمى جديد مختلف قد يكون ما بعد حدائى بحكم ارتكازها على اقتصاد جديد مختلف نوعياً هو الاقتصاد ما بعد الصناعى أو اقتصاد المعرفة الذى يحوز طبيعة استقطابية قادرة على تفجير النظام القائم من داخله ؛ ومن ثم تتطلب وتفرز خطاباً جديداً للشرعية تبريرياً وتبشيرياً في آن ؟

والواقع أننا نميل إلى طرف الجدل الثانى إذ نتصور بناء العولمة الراهن كمرحلة انتقالية غير قادرة على الاستمرار نتيجة لوجود تناقض جوهرى بين الطبيعة الاستقطابية على صعيد نمط الانتاج الذى تستند إليه ومن ثم التنظيم الاجتماعى الاقتصادى لها ، وبين الطبيعة التبشيرية على صعيد الشرعية والخطابات الفكرية التى تصدر عنها ، وهو ما يفتح الباب أمام خيارات عدة لمستقبل النظام العالمى سوف نعالجها فى الفصل الثالث من هذه الدراسة ، ولكننا سوف نتوقف هنا ، وفى نهاية هذا الفصل ، عند العولمة نفسها كمفهوم وبنية . وفى هذا السياق يبرز تعريف تيلور وفلنت لها حيث يحددانها بثمانية أبعاد هى[١٩] :

١ – العولمة المالية : وتصف السوق العالمية الأنية للنتاجات المالية المتعامل بها فى «المدن المالية» عبر العالم على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً .

٢ – العولمة التكنولوجية : وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتى نجم عنها إنضغاط الزمان / المكان ، والانتقال الفورى للمعلومات عبر العالم .

٣ – العولمة الإقتصادية : وتصف نظم الانتاج المتكامل الجديدة التى تمكن «الشركات الكونية» من استغلال المال والعمل عبر العالم على إتساعه .

٤ – العولمة الثقافية : وتشير إلى إستهلاك «النتاجات الكونية» عبر العالم وتعنى ضمنياً فى أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما فى تعبير «الكوكله» .

٥ – العولمة السياسية : وتتمثل فى انتشار الأجندة الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والتحرير التشريعى ، والخصخصة والاقتصادات المفتوحة بوجه عام .

٦ – العولمة البيئية : وهى الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة الكوكب الأرضى على البقاء ككوكب حى وهى تطمح إلى أن تصبح عولمة سياسية خضراء .

٧ – العولمة الجغرافيا : وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة فى الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات «الدولية» فى عالم تذوب فيه الفواصل بصورة متزايدة ، وبات ينظر إليه فى أغلب الأحيان على أنه شبكة من «المدن العالمية» .

٨ – العولمة الفسيولوجية : وهى ذلك الخيال الجديد الذى يستشرف ظهور مجتمع عالمى واحد أو كل اجتماعى مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية .

وبغض النظر عن مدى التداخل الملحوظ فى تعريف تيلور بين أكثر من محدد كالإجتماعى والثقافى واللذين يكشفان عن نزوع واحد إلى تسويد قيم مشتركة باعتبارها قيم إنسانية عالمية أياً كان مصدرها ، وأيضاً بين الاقتصادى والمالى كتعبير مشترك تقريباً عن الطبيعة الدولية لحركة رأس المال والانتاج سلعاً وخدمات ، وكذلك العلاقة المترابطة بين العولمة التكنولوجية والجغرافية وهى تتسم بترابطية عكسية إذ ينظر إلى التطور التكنولوجى المتسارع على أنه إنهاء للجغرافيا أو على الأقل تآكل فى حدودها ودورها . وكذلك الترابط بين العولمة البيئية والثقافية حيث الأولى باعتبارها التعبير الخالد عن المشترك الإنسانى «جيران فى عالم واحد» هى الأساس لصياغة أجندة قيمية متجانسة للثانية بحسبانها التعبير الأمثل عن التنوع الإنسانى وحسب قاعدة «الوحدة فى إطار التنوع» . نقول .. بغض النظر عن هذا التداخل بين

محددات تيلور الثمانية يمكن اعتبار مصطلح العولمة هو الوريث الشرعى للتقسيم الثلاثى للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى عالم أول «الغرب» وعالم ثانى هو «الكتلة الشرقية» التى كان مركزها ينتمى للغرب الحضارى والثقافى باعتباره «شرق الغرب» وعالم ثالث هو الجنوب فى الحقيقة . فلقد إختفى العالمان الأخيران فى تلك المنظومة الثلاثية كمفهومان يحملان معنى سواء لأن العالم الثانى الاشتراكى قد اختفى فعلياً بتفكك الاتحاد السوفيتى ، أو لأن إختلاف درجات النمو بين بلدان العالم الثالث وما أدى إليه ذلك من صعود اقتصادى كبير لدى دول أسيا جنوباً أو شرقاً قد أنهى التجانس فيما بين دول الجنوب على نحو لم تعد معه عالم واحد وإنما عوالم مختلفة . وبدلاً من ذلك صار هناك عالم واحد – أو إدعاء بذلك – يرتكز على ثلاث مناطق رئيسية : أمريكا الشمالية ، وأوربا الغربية ، وآسيا الباسيفيكية وهو العالم المتقدم ، وأسفله فى الجنوب يقع عالم آخر بمثابة أطراف للعالم المتقدم . والعالمان موجودان معاً بحكم ثورة الاتصالات فى مشهد واحد بما يبرر القول بعالم واحد شكلاً رغم الفوارق الجوهرية بينهما وهو ما يطلق عليه البعض أحياناً «عولمة غير متكافئة» والمؤكد فى هذا السياق هو أن الاتصالات الفورية لم تنه الفوارق بين المجتمعات والدول ولم تسفر عن نهاية الجغرافيا . وهنا يلاحظ تيلور ثلاث مكونات تتبدى فيها علاقات سيطرة من قبل «العولمة» كمنظومة تشبه كثيراً مكونات السيطرة الإمبريالية الكلاسيكية[٢٠] ؛

أولها : يتعلق باللغة إذ أن العولمة لا تتطور على صعيد مستو أو محايد خال من المضمون الاجتماعى أو الافتراضات السياسية . وذلك ما يتجلى فى أبرز صورة فى «لغتنا» – يتكلم تيلور فى هذا السياق كغربى – عندما نصف العالم الذى يظل باستمرار متسماً بمركزيتنا الأوربية . فكل إنسان على سبيل المثال يعرف تعبير «الشرق الأوسط» لكن القليليين هم الذين يتذكرون معناه الأصلى بوصفه المنطقة الأسيوية الواقعة فى منتصف الرحلة التى قطعها البريطانيون إلى إمبراطوريتهم الهندية ، وكان تعبير «الشرق الأقصى» الذى يستخدم أحياناً حتى الآن يشير عندئذ إلى المنطقة الواقعة فيما وراء الهند . ذلك أن لغة أهل الحكم ليست مجرد صدفة تاريخية فعملية التسمية تستحضر القوة عبر فرض الأجنبى لنظرته إلى العالم على هؤلاء العائشين فى المنطقة .

وهذا الاهتمام بعلاقات القوة / المعرفة مستقى من كتابات «فوكو» ، وأيضاً كتابات إدوارد سعيد وخاصة دراسته الكلاسيكية عن «الاستشراق» حيث أوضح أن الشرق لم يكتشفه الشرقيون بل بناه الأوربيون لكى يعرفوه بوصفه عالماً شرقياً .

ويتعلق ثانيها بالثقافة ، وتعد دراسة إدوارد سعيد عن الاستشراق دليلاً على هذا

التجلى الثقافى الإمبريالى للعولمة إذ ترسم الكيفية التى يصنع بها العالم الغربى صور مشوهة للإسلام. وعلى رغم أن الهيمنة الثقافية مثلت دائماً سمه من سمات الإمبريالية فإن الإمبريالية الثقافية بوصفها عملية تاريخية لم تأخذ موقعها جنباً إلى جنب مع الإمبريالية الاقتصادية والسياسية إلا فى عقد الستينات كموضوع أو مجال رئيسى للدراسة العلمية . حيث تركز الاهتمام الرئيسى على تأثير وسائل الإعلام والاتصال الغربية المسيطرة على النشاطات المعرفية فى العالم وذلك ماحدا باليونسكو إلى المطالبة بـ «نظام معلوماتى واتصالاتى جديد» استكمالاً لدعوة الأمم المتحدة إلى «نظام اقتصادى عالمى جديد» وفى البداية – يقول تيلور وفلنت – كانت هذه الدراسات تتسم بالطابع التبسيطى من خلال التقديرات المبالغ فيها لقوة الإمبريالية الثقافية بوصفها مدمراً شرساً للثقافات التقليدية . أما اليوم فقد بدأنا ندرك أن العملية أكثر تعقيداً من مجرد الخيار بين تفسير هذه العولمة إما على أنها قمع ثقافى ، وإما قرية كونية حيث أكدت أن الجمهور ليس متلقياً سلبياً للإعلام الخارجى ، كما أنهم ليسوا مجبرين على مشاهدة برامج التليفزيون الأمريكى ، غير أن النتائج لا تأتى مباشرة وواضحة المعالم دائماً . فمحصلات ذلك تكون دائماً هجينية الطابع يجتمع فيها النزوع الثقافى الكونى ، بالنزوع الثقافى المحلى الخاص . على أن عملية التهجين تلك تظل تمثل برغم ذلك خسارة ثقافية . وفضلاً عن ذلك فإن دول الأطراف ليست وحدها هى المهددة فى ظل العولمة ففرنسا هى الناقد الأعلى صوتاً للتوسع الإعلامى الأمريكى عبر السينما والتليفزيون والموسيقى ، غير أن دول الأطراف – أى الجنوب – هى الأكثر تعرضاً للتهديد بالنظر إلى حجم الفجوة الثقافية فيما بينها وبين الغرب ، وإلى حقيقة أن كل القوى المسيطرة على حركة الاستهلاك والاتصال غربية الطابع . وعلى رغم أن تعبيرات مثل «عالم ماك» ، «الكوكلة» تنطوى على كثير من المبالغات ، فإنها تشير بالفعل إلى الاتجاه الأساسى غير الثقافى فى ظل العولمة .

وأما **ثالثها** : فاقتصادى إذ أن إحدى أهم سمات العولمة هى انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دوائر صنع القرار بالدولة . وعلى رغم أنها صيغت من منظور حملات هجوم حكومتى ريجان وتاتشر على دولة الرعاية الاجتماعية فى المركز ، فإن تأثير هذه النقلة الإيديولوجية كان أكثر فداحة بالنسبة لدول الأطراف حيث إنطوت عمليات الخفض فى اعتمادات الدعم المحدودة أصلاً على نتائج كارثيه بالنسبة لملايين البشر . وفى ظل الديون الضخمة وجهاز الدولة الذى يستشرى فيه الفساد غالباً ، والانتهاء لمسيرة النمو الاقتصادى ذات المعدلات العالية فى السبعينات والثمانينات ، وجدت أغلب الدول الأطراف نفسها فى مأزق صعب وكان العقاب على هذا الإخفاق هو «الإصلاح الهيكلى» بوصفه شرطاً ضرورياً للحصول على مساعدات

صندوق النقد الدولى فيأتى فريق خبراء الصندوق ليزور البلد الطالب للقرض ويقوم بتقدير المطلوب عمله ثم يجعل البلد ينفذ سياسته التى هى «نيوليبرالية» من حيث أن الاقتصاد المحلى يصبح مفتوحاً أمام السوق العالمية وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجل جذب رأس المال عبر الخصخصة ، وتخفض ميزانيات الدولة بتخفيض الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعية . وتفرض هذه الأخيرة سياسة للتقشف على القطاعات الأكثر تضرراً بخفض الدعم ، وقد أدت هذه السياسة إلى خروج العديد من التظاهرات الجماهيرية ولكن دون طائل لأن «مراكز القوى» تقبع خارج البلاد وداخل دائرة صنع القرار بالصندوق ، ومتروك للحكومة المحلية فقط أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية عليه.

ولذا فعلى الرغم من كل خطب السبعينات الرنانة حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، اشتدت التباينات بين البلدان الفقيرة والغنية . وكان بول بيروخ قد أدان منذ وقت مبكر تزايد ضروب اللامساواة إذا يقول[٢١] : بينما كان الفارق فى الاقتصاديات التقليدية بين مستوى معيشة المجتمع الأكثر ثراءاً وتطوراً ، والمجتمع الأقل ثراءاً وتطوراً لا يتجاوز نسبة «٤ : ١» إرتفع هذا الفارق فبلغ «٢٠ : ١» فى عام ١٩٠٠م ، ثم «٧٠ : ١» فى عام ١٩٧٠م .

ووفقاً لبرتران بادى ، وماری كلود سموتس[٢٢] : فى عام ١٩٩٠م لم يحصل ٧٧٪ من سكان العالم إلا على ١٥ ٪ من دخل العالم وكان متوسط دخل الفرد فى بلدان الشمال يفوق مقابلة فى بلدان الجنوب بمقدار ١٨ مرة «١٢٥١٠ دولار من ناحية ، ٧١٠ دولار من ناحية أخرى» . ولا تزال الهوة تتسع بسبب معدل النمو السكانى بقدر أكبر فى البلدان النامية ٢٪ بالمقارنة بالدول الصناعية ٠,٥٪ ، وعلى العكس فإن البلدان الصناعية التى تضم ٢٣٪ من سكان العالم تتحكم فى ٨٥٪ من إجمالى دخله ولا تحصل إفريقيا إلى على ١ ٪ من إجمالى الدخل العالمى .

كما يلفت بادى وسموتس الأنظار إلى أن الفارق بين الأغنياء والفقراء يشتد فى البلدان التى تحقق أنطلاقة اقتصادية : ففى البرازيل لا يحصل السكان الأشد فقراً والذين يشكلون ٤٠٪ من السكان إلا على نحو ٨٪ من الدخل القومى . وخمس السكان الأكثر ثراءاً يحصلون على ستة وعشرين ضعفاً لما يحصل عليه خمس السكان الأكثر فقراً وفى أغلب بلدان الجنوب تتخذ الفوارق بين المدن والأرياف منحنى متزايد القوة ، فالعمر الافتراضى فى المدن المكسيكية ٧٣ سنة ولكنه ٥٩ سنة فقط فى الريف المكسيكى ، ويحصل ٦٣ ٪ من سكان المدن فى الأرجنتين على الماء الصالح للشرب فى مقابل ١٧٪ فقط من سكان الريف علماً بأن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ إلى ١٤ فى ماليزيا ، ٤٢ إلى ٧ فى الكونغو .

وتقرر هيئة الأمم المتحدة[٢٣] : أن تباطؤ تراجع الفقر الذى شهدته العقود السابقة ظهرت بداياته فى أواخر السبعينات وأصبح كما مهملاً منذ عام ١٩٨٥م إذ أن عدد الفقراء تزايد بنفس إيقاع تزايد سكان العالم من مليار و ٢٠٠ مليون عام ١٩٨٥م إلى عام ١٩٩٣م وذلك وفق تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٢م والذى يحدد مستوى الفقر المطلق بـ ٣٧٠ دولاراً للفرد فى العام الواحد . وعليه فإن الرصيد الاجتماعى فى هذا العقد سلبى ، ويبدو تزايد اللامساواه متناقضاً مع الحصيلة الاقتصادية الإيجابية عموماً حيث معدل نمو ٣,٢ ٪ بالنسبة للعالم فى مجموعة ، ٣ ٪ بالنسبة للبلدان الصناعية ، ٤,٣ ٪ للبلدان النامية . وعليه فإن تزايد الفقر على طول هذه المدة ناجم عن التوزيع غير المتساو لثمار النمو . لقد أصبح كوكتيل «العولمة - اللامساواه» إذن قابلاً للإنفجار حيث غدت اللامساواه مستساغة ولم يعد ممكناً إخفاؤها . ففى عام ١٩٦٠ كانت البلدان المتقدمة أغنى من الفقيرة ٣٠ مرة مثلاً ، وقد اتسعت الهوه فى ١٩٩٠م حتى غدت أغنى من البلدان الفقيرة مائة وخمسين مرة ، وحيث تفاقم اللامساواه فى الأوضاع الآن مصحوب بانتشار الإعلام على أوسع نطاق ، فالفقراء أفقر الآن ، وهم يعلمون بذلك ولديهم فكره أدق حول أوضاع الأثرياء ، ومن ثم فإن التاريخ الآن ، وعلى حد قول زبجنيو برچنسكى قد يشهد «صداماً بين المستهلك النهم والمتفرج الجائع»[٢٤] . وهنا نجد أنفسنا مرة أخرى فى مواجهة السؤال الكبير والمستقبلى حول إمكانية وقدرة بنية العولمة بشكلها الراهن على الاستمرار كمرحلة مستقرة فى النظام العالمى ؟ وإن لم تكن كذلك فماذا بعدها ، نحن هنا إذن أمام تحدى صياغة العالم الجديد ، وهو ما سوف نحاول تلمس الطريق إليه فى الفصل التالى .